الى السيد رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

فيما يلي تقرير العميد محيي الدين هرموش وزير الداخلية في الحكومة السورية المؤقتة حول ما تحدث به في اجتماع الهيئة العامة للائتلاف بدورتها رقم /61/ والمنعقدة بتاريخ 2022/3/30 حول التسريبات الحاصلة في الائتلاف ووجود أشخاص في الائتلاف على ارتباط مع النظام السوري نبين الآتي:

- قبل انعقاد جلسة الهيئة العامة للائتلاف والتي كانت مقررة بتاريخ 2022/3/30 بفترة وجيزة وردتنا معلومات من أحد مصادرنا تفيد بأن أحد أعضاء الائتلاف وشخص آخر يعملان معاً على تسريب بعض المعلومات المتعلقة بالمعارضة والائتلاف الى النظام السوري فطلبت من المصدر متابعة الموضوع باهتمام وموافاتنا بالأدلة والبراهين في حال توفرها.
- وبتاريخ 2022/3/30 ذهبتُ الى مقر الائتلاف لحضور اجتماع الهيئة العامة حيث دخلتُ الى قاعة الاجتماعات حوالي الساعة 12.30 برفقة السيد رئيس الحكومة وعدد من الوزراء وكان الحديث حينها يدور حول وجود تسريبات لبعض الوثائق والمستندات التي تخص الائتلاف بالإضافة الى تلفيق وتزوير واختلاق محاضر جلسات واجتماعات وهمية منسوبة للائتلاف مع جهات أخرى مما أدى الى الإساءة لمؤسسة الائتلاف وتحدث السيد رئيس الائتلاف أثناء ذلك بأنه يعرف هؤلاء الخونة الذين يقومون بهذه التصرفات والأفعال، **وهنا طلبت التحدث :**

وبدأت كلامي معقباً لما ورد في حديث السيد رئيس الائتلاف أن هذه الأفعال تعتبر خيانة وينبغي محاسبة مرتكبيها على اعتبار أنها تسيئ للمؤسسة وتصب بمصلحة النظام وأنه ليس مستبعداً على من يقوم بتسريب الوثائق أن يقدم على التعامل مع النظام أيضاً،(وهنا تبادر الى ذهني ما وردني من معلومات) وقلت إنه وردتنا معلومات حول وجود أشخاص في الائتلاف يتعاملون مع النظام دون أن أذكر أي اسم تلميحاً أو تصريحاً وفي نهاية كلامي هذا انتهت الجلسة لوجود استراحة حسب جدول الأعمال.

- وخلال فترة الاستراحة اجتمعت مع السيد رئيس الائتلاف والسيد رئيس الحكومة وأخبرتهما بفحوى المعلومات التي أخبرني بها المصدر والتي ذكرتها في الاجتماع دون الإشارة مني الى أي اسم، فطلبا المتابعة والتدقيق بالموضوع والعمل على تأمين الأدلة والوثائق التي تثبت صحة ما ورد من المصدر.
- وفي الجلسة الثانية لاجتماع الهيئة العامة التي بدأت حوالي الساعة 14.00 قام السيد رئيس الحكومة بعرض تقرير أعمال الحكومة وقمت أنا بالإجابة على بعض الأسئلة التي تخص وزارة الداخلية دون أن يتم إعادة فتح الموضوع الذي تحدثت به مرة ثانية وانما استكملت الجلسة حسب المقرر.
- وبتاريخ 2022/4/2 تحدث أحد أعضاء الائتلاف ممن تم إنهاء عضويتهم عبر إحدى القنوات التلفزيونية بشكل مغاير لما دار في اجتماع الهيئة العامة مدعياً أنه عندما بدأت حديثي حول وجود أشخاص لهم علاقة مع النظام تم منعي من متابعة الحديث وتم اخراجي من الاجتماع و أنه هو من طالب بإجراء تحقيق بالموضوع و جاء استبعاده من الائتلاف نتيجة لذلك, وهذا عارٍ عن الصحة والحقيقة حيث إنني حضرت الجلسة الأولى حتى نهايتها و تابعت حضوري في الجلسة الثانية، أما فيما يتعلق بالمطالبة بالتحقيق فإن أول من طالب بالمباشرة فوراً بالتحقيق هو السيد رئيس الائتلاف .

- وبناءً على توجيهات السيد رئيس الائتلاف وعلى اعتبار أن من صلاحيات متلقِ المعلومات التأكد من صحتها قبل إحالتها رسمياً الى الجهات الوصائية أو القضائية بدأت من اليوم التالي للاجتماع مع عدد من ضباط وزارة الداخلية بالتقصي و إجراء الدراسات وجمع المعلومات بخصوص الشخصين الذين ذكرهما مصدر المعلومات , لم يثبت لدينا ما يشير الى صحة المعلومات المذكورة , حيث تبين أن الشخص الأول هو أحد أعضاء الائتلاف و لم يثبت تورطه بما تم ذكره , أما الشخص الثاني فهو مواطن عادي لا تربطه مع الأول ولا مع مؤسسة الائتلاف أي صلة .

النتيجة:

1- المعلومات التي وردتنا لم تؤيد بالأدلة والثبوتيات والتي سعينا جاهدين للحصول عليها دون التمكن من ذلك مما يجعل تلك المعلومات عبارة عن أقاويل في العموم لا يمكن إطلاق الأحكام بناءً عليها.
2- ان ما تم الحديث به من قبلنا خلال اجتماع الهيئة العامة كان تعقيباً وامتداداً لموضوع تسريب معلومات وتلفيق وتزوير محاضر اجتماعات وهمية داخل الائتلاف، ولم يكن تصريحاً ولا حتى إعلاماً رسمياً للائتلاف.
3- تزامن ما تحدثنا به في اجتماع الهيئة العامة للائتلاف مع العملية الإصلاحية وإنهاء عضوية واستبدال عدد من أعضاء الائتلاف، حيث وجد البعض منهم في ذلك فرصة له لتلفيق الأقاويل بغرض الإساءة للمؤسسة التي كانت تضمهم في صفوفها.
4- نتحفظ على ذكر اسماء الشخصين الذين ورد ذكرهما في أقوال مصدر المعلومات لعدم الثبوت.

يرجى الاطلاع

2022/4/15

وزير الداخلية

العميد محيي الدين هرموش